حروف المعاني

الواو العاطفة

مبحث فى أصول الفقه

إعداد / ميسون عقباوى

قسم الدعوة وأصول الدين

كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية

شاه علم - ماليزيا

maysoun.akabawy31@gmail.com

**الخلاصة – هذا البحث يبحث فى الواو العاطفة
الكلمات المفتاحية –الجمع ، البصرة ، الكوفة**

**المقدمة.I**

 **الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة الواو العاطفة**

 **.عنوان المقالII**

**المذهب الأول: قال جمع من العلماء: أنها لمطلق الجمع.**

**المذهب الثاني: قال أبو علي الفارسي: "أجمع نحاة البصرة والكوفة على أنها للجمع المطلق". وذكر سيبويه في سبعة عشر موضعًا من كتابه أنها للجمع المطلق، هذا هو الرأي الأول.**

**- وهناك رأي آخر يقول: إنها للترتيب سواء في العطف في المفردات أو في الجمل.**

**- وهناك رأي آخر أنها لا تدل على الترتيب لا في الفعل كالفاء، ولا في المنزلة كـ"ثم" ولا في الأحوال كـ"حتى"، وإنما هي لمجرد الجمع المطلق كالتثنية وهذا قريب من المذهب الأول.**

**استدل الذين قالوا بأنها لمطلق الجمع بأدلة:**

**الدليل الأول: أن الواو قد تستعمل فيما يمتنع حصول الترتيب فيه، كما في قولك: تقاتل زيد وعمرو، ولو قيل: تقاتل زيد فعمرو أو تقاتل زيد ثم عمرو، لم يصح، والأصح في الكلام والأصل فيه الحقيقة، فوجب أن يكون حقيقة في غير الترتيب، فوجب ألا يكون حقيقة في الترتيب دفعًا للاشتراك.**

**الدليل الثاني: أنها لو اقتضت الواو الترتيب لكان قوله: رأيت زيدًا وعمرًا بعده تكريرًا وتكرارًا، ولكان قوله: رأيت زيدًا وعمرًا قبله متناقضًا، ولما لم يكن كذلك بالإجماع صح قولنا أن الواو لمطلق الجمع.**

**فإن قلت: يجوز أن يكون الشيء بإطلاقه لا يفيد حكمًا، ثم إذا أضيف إليه شيء آخر تغير عما كان عليه، فقوله: زيد في الدار يفيد الجزم، فإذا أدخلت عليه الهمزة فقيل: أزيد في الدار؟ صار للاستخبار ويبطل معنى الجزم.**

**قلت: حاصل هذا السؤال يرجع إلى أن قوله قبله أو بعده كالمعارض لمقتضى الواو، إلا أن التعارض خلاف الأصل، فالمفضي إليه وجب ألا يكون كذلك.**

**الدليل الثالث: قوله تعالى: {ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ} [البقرة: 58] وقوله تعالى: {ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ } [الأعراف: 161] والقصة واحدة.**

**وقوله تعالى: {ﯓ ﯔ } [آل عمران: 43] أي مع أن من شرعها تقدم الركوع وقوله تعالى: {ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ} [النساء: 92] وقوله تعالى: {ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ } [المائدة: 33]  وقوله تعالى: {ﭟ ﭠ } [المائدة: 38] وقوله تعالى: {ﭛ ﭜ } [النور: 2] ففي شيء من هذه المواضع لا تفيد الترتيب.**

**الدليل الرابع: السيد إذا قال لعبده: اشترِ اللحم والخبز، لم يفهم منه الترتيب، فإذا اشترى اللحم أولًا ثم اشترى  الخبز كان ممتثلًا، وإذا اشترى الخبز أولًا ثم اشترى اللحم كان ممتثلًا أيضًا.**

**الدليل الخامس: روي عن النبي  أنه قيل له حين أرادوا السعي بين الصفا والمروة: بأيهما نبدأ؟ فقال: ((ابدءوا بما بدأ الله به)) ولو كانت الواو للترتيب لما اشتبه ذلك على أهل اللسان، ولما احتيج في بيان وجوب الابتداء من الصفا إلى الاستدلال بأنه مذكور أولًا، فوجب أن تقع به البداءة.**

**الدليل السادس: لو كانت الواو للترتيب لوجب أن القائل إذا قال: أرأيت زيدًا وعمرًا، ثم علم أنه رآهما معًا أن يكون كاذبًا، وبالإجماع ليس كذلك.**

**الدليل السابع: قال أهل اللغة: واو العطف في الأسماء المختلفة كواو الجمع وياء التثنية في الأسماء المتماثلة، فإنهم لما لم يتمكنوا من جمع الأسماء المختلفة بواو الجمع استعملوا فيها واو العطف، ولما كان قولهم: جاءني الزيدان واجتمع الزيدون، يفيد الاشتراك في الحكم ولا يفيد الترتيب فيه، فكان القول في واو العطف وواو الجمع يجوز أن يشتركا في إفادة الاشتراك.**

**فإن قلت: واو العطف وواو الجمع يجوز أن يشتركا في إفادة الاشتراك، ثم واو العطف يختص بفائدة زائدة وهي الترتيب.**

**قلنا: إنهم نصوا على أن فائدة إحداهما عين فائدة الأخرى، وذلك ينفي الاحتمال المذكور.**

**أما الذين قالوا بأنها تفيد الترتيب فقد احتجوا على ذلك بأمور:**

**الأول: أن واحدًا قام عند رسول الله  وقال: من أطاع الله ورسوله فقد اهتدى، ومن عصاهما فقد غوى، فقال -عليه الصلاة والسلام-: ((بئس الخطيب أنت؛ هلا قلت: ومن عصى الله ورسوله فقد غوى)) ولو كانت الواو لمطلق الجمع أو للجمع المطلق لما افترق الحال بين ما علمه الرسول  وبين ما قاله الرجل.**

**وعن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- أنه سمع شاعرًا يقول:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيًا** | **\*** | **.................................** |

**فقال له عمر -رضي الله عنه: "لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك". وهذا يدل على أن التأخير في اللفظ يدل على التأخير في الرتبة.**

**وروي أن الصحابة -رضوان الله عليهم- قالوا لابن عباس -رضي الله عنهما-: "لم تأمرنا بالعمرة قبل الحج وقد قال الله تعالى: {ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ } [البقرة: 196]؟ وهم كانوا فصحاء العرب". فثبت أنهم فهموا من الواو الترتيب.**

**الثاني: إذا قال الزوج لامرأته التي لم يدخل بها: أنت طالق وطالق، طلقت طلقة واحدة، ولم تلحقها الثانية، ولولا أن الواو تفيد الترتيب للحقتها الثانية، كما أنها تطلق طلقتين إذا قال لها: أنت طالق طلقتين؛ فهم قالوا: إن في الصورة الأولى أنت طالق وطالقة تطلق طلقة واحدة؛ لأن طالق الثانية وقعت على امرأة هي طالق، فلم تصادف محلًا، فعلى ذلك لا تطلق إلا طلقة واحدة، أما أنت طالق طلقتين فتطلق الطلقتين معًا فهذا يدل على أن الواو للترتيب.**

**الثالث: إذا قال: رأيت زيدًا وعمرًا، فالترتيب يستدعي سببًا، والترتيب في الوجود صالح له، فوجب سببًا له إلى أن يذكر الخصم سببًا آخر.**

**الرابع: أن الترتيب على سبيل التعقيب وضعوا له الفاء، والترتيب على سبيل التراخي وضعوا له ثم، ومطلق الترتيب وهو القدر المشترك بين هذين النوعين معنى معقول أيضًا، فلا بد له من لفظ يدل عليه وما ذاك إلا الواو.**

**فإن قلت: الجمع المطلق معنى معقول أيضًا فلا بد له من لفظ يدل عليه، وما ذاك إلا الواو.**

**قلت: لما حصل التعارض وجب الترجيح وهو معنى؛ وذلك لأنا لو جعلناه للترتيب المطلق كان معنى الجمع المطلق جزءًا من المسمى ولازمًا له، فجاز جعله مجازًا فيه بسبب الملازمة. وأما لو جعلناه للجمع المطلق لم يكن الترتيب المطلق لازمًا له، فلا يمكن جعله مجازًا عنه لعدم الملازمة.**

**والجواب عن الأول: أن الواو في قوله: ومن عصى الله ورسوله لا تقتضي الترتيب؛ لأن معصية الله تعالى ومعصية رسوله  لا تنفك إحداهما عن الأخرى، فهذا بأن يدل على فساد قولكم أولى، بل السبب فيه أن قوله: ((ومن عصى الله ورسوله...)) إفراد لذكر الله تعالى عن ذكر غيره، فكان أدخل في التعظيم.**

**وأما أثر عمر -رضي الله عنه- فهو محمول على أن الأدب أن يكون المقدم في الفضيلة مقدمًا في الذكر.**

**وأما ابن عباس -رضي الله عنهما- فقوله معارض بأمر ابن عباس إياهم بتقديم العمرة على الحج.**

**وعن الثاني أن السبب في أن الطلقة الثانية لا تلحقها أن الطلاق الثاني ليس تفسيرًا للكلام الأول، والكلام الأول تام فبانت به، أما إذا قال: أنت طالق طلقتين، فالقول الأخير في حكم البيان للأول، فكان تمام الكلام بآخره.**

**وأجيب عن الثالث بأن الابتداء بالذكر لما كان دليلًا على الترتيب، لم تكن بنا حاجة إلى جعل الواو للترتيب.**

**وأجيب عن الرابع بأن ما ذكرتموه من الترجيح معارض بوجه آخر، وهو أن الحاجة إلى التعبير عن المعنى الأعم أشد من الحاجة إلى التعبير عن المعنى الأخص؛ لأنه حيث يحتاج إلى ذكر الأخص يحتاج إلى ذكر الأعم لا محالة ضمنًا، وقد يحتاج إلى ذكر الأعم حيث لا يحتاج إلى ذكر الأخص ألبتة، فكانت الحاجة إلى ذكر الأعم أشد.**

**المذهب الثالث: وهو أن الواو تفيد المعية فهي للجمع، فإذا استعملت في غير ذلك كانت مجازًا، ونسب هذا القول لبعض الحنفية، وأنكره عليهم ابن السمعاني وغيره وقال: "لم يتعرضوا لغير كون الواو للجمع المطلق، من غير تعرض لاقتران ولا ترتيب".**

**ونسبه بعضهم لأبي يوسف ومحمد بن الحسن، وأخذه من قولهما فيما إذا عقد رجل لغيره نكاح أختين في عقد واحد من غير إذنه، فإنهما قالا: "إذا بلغه الخبر فإن أجاز نكاحهما معًا بطل فيهما، وإن أجاز نكاح إحداهما ثم نكاح الأخرى بطل نكاح الثانية، وإن قال: أجزت نكاح فلانة وفلانة فهو كما لو أجاز نكاحهما معًا، فيلزم من ذلك أن تكون الواو للجمع تفيد المعية، كما لو أجاز نكاحهما معًا. وأيضًا مأخوذ من قولهما فيما إذا قال: إن دخلت الدار فأنت طالق وطالق فطالق، تقع الثلاث".**

**وعند أبي حنيفة تقع واحدة، وربما نسب هذا المذهب للشافعي في القديم ولمالك -رضي الله عنهما- حيث قالا في غير المدخول بها: "إذا قال لها أنت طالق وطالق وطالق؛ تقع الثلاث؛ لأن الواو توجب المقارنة".**

**المذهب الرابع: أنها للترتيب حيث يستحيل الجمع كقوله تعالى: {ﮘ ﮙ } [الحج: 77] حكاه بعضهم عن الفراء، واحتج به بعض أصحابنا في آية الوضوء، يقول إلكيا الهراسي: "ويشبه إن صح هذا عن الفراء أنه أراد به: أنه في المعنى يفيد الترتيب إذا كان الجمع بينهما لا يصلح من حيث اللفظ؛ لأن اللفظ لو أفاد ذلك لأفاده وإن صح الجمع بينهما؛ لأن موجبه لا يتغير، كما لا يتغير ما يقتضيه لفظ "ثم" والفاء كذلك، فإن كان في هذا التأويل بعد فقول الجمهور".**

**وقال الإمام المراغي: "نظرت في كتاب الفراء فما ألفيت في شيء منها هذا، ثم فيه دلالة لو صح على أن أصلها الجمع، وإنما يحصل لها الترتيب لاستحالة الجمع".**

**المذهب الخامس: وهو قريب مما قبله: إن دخلت بين أجزاء بينها ارتباط اقتضت الترتيب كآية الوضوء، فإن هذه الأفعال هي أجزاء فعل واحد مأمور به وهو الوضوء، فدخلت الواو بين الأجزاء للربط فأفادت الترتيب، وإن دخلت بين أفعال لا ارتباط بينها نحو قوله تعالى: {ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ } [النور: 56] لا تفيده وهو قول ابن موسى من الحنابلة، ورجحه بعض متأخري الحنابلة.**

**المذهب السادس: إنما تقتضي الترتيب في عطف المفردات دون عطف الجمل، حكاه ابن الخباز عن شيخه.**

**المذهب السابع: أنها للعطف والاشتراك ولا تقتضي بأصلها جمعًا ولا ترتيبًا، وإنما ذلك يؤخذ من أمر زائد عليها، حكاه إلكيا الطبري في تعليقه عن إمام الحرمين قال: "وكان سيئ الرأي في قول الترتيب وفي قول الجمع. قال: وأنكر الإمام الشاشي هذا وقال: القائل قائلان قائل بالجمع وقائل بالترتيب، والإجماع منعقد على ذلك، فإحداث قول ثالث لا يجوز".**

**يقول الإمام الزركشي -رحمه الله-: "ونقلته من فوائد رحلة ابن الصلاح بخطه، لكن القاضي عبد الوهاب قال في بعض كتبه الخلافية: اختلف الناس في الواو على ثلاثة مذاهب:**

**الأول: أنها تقتضي الجمع.**

**الثاني: أنها تقتضي الترتيب.**

**الثالث: أنها لا تقتضي واحدًا منهما، وإنما تقتضي المشاركة بينهما في المعنى والإعراب".**

**المذهب الثامن: وحكاه ابن السمعاني عن القاضي الماوردي أنه قال: "الواو لها ثلاث مواضع: حقيقة ومجاز ومختلف في حقيقته ومجازه، فالحقيقة أن تستعمل في العطف للجمع، والاشتراك كقولك: جاءني زيد وعمرو، والمجاز أن تستعمل بمعنى "أو" كقوله تعالى: {ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ } [النساء: 3] والمختلف في حقيقته ومجازه أن يستعمل في الترتيب كقوله تعالى: {ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ } [المائدة: 6].**

**فذهب جمهور أهل اللغة والفقهاء إلى أنها تكون إذا استعملت في الترتيب مجازًا، وذهب بعض الشافعية إلى أنها تكون حقيقة فيه، فإذا استعملت في موضع يحتمل الأمرين حملت على الترتيب دون الجمع لزيادة الفائدة. وحيث قلنا بالصحيح قال ابن مالك: هو ظاهر فيه، واحتمال تأخير المعطوف كثير، وتقدمه قليل، والمعية احتمال الراجح. هذا كلامه في الواو العاطفة.**

**أما التي بمعنى مع في المفعول معه قال الهندي: فلا خلاف أنها تقتضي الجمع بصفة المعية كما في قولهم: جاءني البرد والطيالسة.**

**وقال بعضهم: في الواو نكتة بديعة لا توجد في سائر حروف العطف: وهي أن دلالتها على الجمع أعم من دلالتها على العطف، بيانه أنه لا تخلو عن الجمع وتخلو عن العطف كواو المفعول معه واو القسم؛ لأنها نائبة عن الباء وهي للإلصاق، والشيء إذا لاصق الشيء بعُد جامعه وواو الحال لما فيها من معنى المصاحبة، وكذلك قولهم: لا تأكل السمك وتشرب اللبن للجمع دون العطف. قيل: وقولهم الواو حرف عطف فيه تجوز؛ لأن الواو اسم ليست حرفًا، وإنما العطف واو وحده".**

**وقال ابن عصفور في شرح (الإيضاح): "إن الخلاف في أن الواو تقتضي الترتيب محله إذا كان الفعل صدوره من واحد، فأما نحو: اختصم زيد وعمرو؛ فلا خلاف في أن الواو لا تقتضي الترتيب، وذكر في (شرح الجمل) محتجًّا على القائلين بالترتيب بأن هذه الأفعال لا تفيد الترتيب، فكذلك غيرها".**

**المراجع والمصادر**

1. **الإحكام في أصول الأحكام**

**سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد الآمدي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990م.**

1. **البرهان في أصول الفقه**

**عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق: عبد العظيم الديب، طبعة دار الوفاء، المنصورة، 1992م.**

1. **البحر المحيط في أصول الفقه**

**بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، 1988م.**

1. **تشنيف المسامع بجمع الجوامع**

**بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، تحقيق: عبد الله ربيع عبد الله و سيد عبد العزيز محمد، مؤسسة قرطبة، 1998م.**

1. **روضة الناظر وجنة المناظر**

**عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: عبد الكريم بن علي النملة، مكتبة الرشد، الرياض، 1997م.**

1. **شرح الكوكب المنير**

**محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن النجار، تحقيق: محمد الزحيلي و نزيه حماد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1982م.**

1. **الكاشف عن المحصول في علم الأصول**

**محمد بن محمود بن عباد الأصفهاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، 1998م.**

1. **المحصول في علم الأصول**

**فخر الرازي محمد بن عمر بن الحسين الرازي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م.**

1. **المعتمد في أصول الفقه**

**أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري، تقديم وضبط: خليل الميس، دار الكتب العلمية، 1983م.**

1. **نفائس الأصول في شرح المحصول**

**أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي، مكتبة نزار مصطفى الباز، 1995م.**

1. **نهاية السول شرح منهاج الوصول**

**جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي، تحقيق: شعبان إسماعيل، دار ابن حزم، بيروت، 1999م.**

1. **التحبير شرح التحرير في أصول الفقه**

**أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين وآخرون، مكتبة الرشد، الرياض 2000م.**

1. **رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب**

**تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، عالم الكتب، 1999م.**